

العنوان: دور المراجع الخارجي في مراجعة تقديرات القيمة العادلة بالقوائم المحاسبية المعلومات جودة على وأثره (FVE) المالية: مع دراسة ميدانية

المصدر: مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية

الناشر: جامعة بنها - كلية التجارة - قسم المحاسبة

المؤلف الرئيسي: الجهمودي، إيمان عبدالفتاح حسن قرني

المجلد/العدد: ع2

محكمة: نعم

التاريخ الميلادي: 2019

الشهر: ديسمبر

الصفحات: 385 - 422

رقم MD: 1179881

نوع المحتوى: بحوث ومقالات

اللغة: Arabic

قواعد المعلومات: EcoLink

مواضيع: المراجعة الخارجية، المراجعين الخارجيين، تقديرات القيمة العادلة، القوائم المالية، جودة المعلومات المحاسبية، أصحاب المصالح

رابط: <http://search.mandumah.com/Record/1179881>

للاستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب أسلوب
الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

الجمهودي، إيمان عبدالفتاح حسن قرني. (2019). دور المراجع الخارجي
في مراجعة تقديرات القيمة العادلة (FVE) وأثره على جودة المعلومات
المحاسبية بالقوائم المالية: مع دراسة ميدانية. مجلة الدراسات والبحوث
المحاسبية، ع2، 385 - 422. مسترجع من
<http://search.mandumah.com/Record/1179881>

إسلوب MLA

الجمهودي، إيمان عبدالفتاح حسن قرني. "دور المراجع الخارجي في
مراجعة تقديرات القيمة العادلة (FVE) وأثره على جودة المعلومات
المحاسبية بالقوائم المالية: مع دراسة ميدانية." مجلة الدراسات والبحوث
المحاسبية 2 (2019): 385 - 422. مسترجع من
<http://search.mandumah.com/Record/1179881>

"دور المراجع الخارجي في مراجعة تقديرات القيمة العادلة (FVE) وأثره
علي جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية-مع دراسته ميدانية"

**"The role of external auditor in auditing fair value estimations-
The impact on financial statements accounting information
quality- with field study"**

دكتوراه

إيمان عبدالفتاح حسن قرني الجمهودي

مدرس بقسم المحاسبية-كلية التجارة جامعة كفر الشيخ

"دور المراجع الخارجي في مراجعته تقديرات القيمة العادلة (FVE) وأثره علي جوده المعلومات المحاسبية بالقوائم الماليه- مع دراسه ميدانيه"

مستخلص البحث:-

في ظل التطورات الحديثه التي أثرت علي مهنة المحاسبه والمراجع، وبعد أن أصبحت هناك فجوه في المعلومات المقدمه من قبل الوحدات المحاسبية ، حيث لا تف المعلومات المحاسبية في القوائم الماليه بغرض إتخاذ القرارات من قبل أصحاب المصلحه stakeholders، لاسيما في حالات التضخم والتغيرات الإقتصاديه ، لذا ظهرت أساليب تساعد أصحاب المصلحه في التوصل إلي إتخاذ القرار المناسب بالإستناد علي قوائم ماليه تعبر عن القيمة العادلة ، وكل ذلك في سبيل تمثيل صادق عن الشركه ، ومركزها المالي، إضافة إلي ذلك أصدر مجلس المعايير المحاسبية FASB مجموعه من الخصائص التي من شأنها تحسين جوده المعلومات المحاسبية تسمي الخصائص النوعيه للمعلومات المحاسبية، ويلعب المراجع الخارجي دورا حيويا في تحسين جوده المعلومات المحاسبية، وقد أستهدفت هذه الدراسه تقييم دور المراجع في تطبيق متطلبات مراجعته تقديرات القيمة العادلة عند مراجعته البيانات الماليه في تحسين جوده المعلومات المحاسبية التي تقدمها القوائم الماليه لشركه عميل المراجع، وقد أعتمدت الدراسه علي إستخدام المنهج الوصفي والتحليلي معتمده علي قائمه إستقصاء مصممه كاداه لجمع بيانات الدراسه ، وقد تم إستخدام برنامج الحزم الإحصائيه للعلوم الإجتماعيه (SPSS) إعتمادا علي إستخدام مجموعه من الأساليب الإحصائيه، وتوزيع ١٣٠ قائمه إستقصاء علي مجتمع البحث الممثل في مجموعه من المراجعين الخارجيين ، مجموعه من الأكاديميين بأقسام المحاسبه ببعض الجامعات المصريه، ومجموعه من المستثمرين وحمله الأسهم كممثلين عن أصحاب المصلحه وقد توصلت الدراسه إلي وجود علاقه ما بين إضطلاع المراجع الخارجي بدوره في مراجعته تقديرات القيمة العادلة ، وتحسين جوده المعلومات المحاسبية المقدمه لأصحاب المصلحه ، ومن ثم تحسين جوده عمليه إتخاذ القرارات لديهم.

Abstract:-

According to recent improvements that affect Accounting&Auditing profession-There has been a gap in the information provided by the accounting units,which the accounting information in financial statements does not fulfill the purpose of stakeholders in making decisions,especially in cases of inflation and economic changes, so- many approaches appeared to help stakeholders to make decisions according to financial statements reflect fair value – Moreover,the financial accounting standards Board (FASB)issued a set of characteristics that improve the quality of accounting information.This study aimed to evaluate the auditor's role in applying the requirements of auditing fair value estimations during auditing financial statements in improving the quality of accounting information provided by the financial sttements of the audit client.This study relied on the use of descriptive and analytical approach based on questionnaire designed as a tool for gathering data ,The SPSS program was used, the study found that there is a positive relationship between the external auditor duty in auditing fair value estimates and improving the quality of accounting information provided to stakeholders.

Keywords:-

Fair value estimations-Accounting information quality- FASB- Stakeholders.

المقدمة:-

بعد تزايد إنتقادات مستخدمي البيانات والمعلومات المالية لإستخدام أساس التكلفة التاريخيه – كأساس للقياس المحاسبي – وضعف ثقتهم في المعلومات المعده علي أساسها أتجهت المنظمات المهنيه ومجلس معايير المحاسبه في العديد من الدول نحو إصدار مجموعه من المعايير مساهمه منها في توفير معلومات يتوافر فيها مجموعه من الخصائص النوعيه التي تحقق جودتها، ثم اللجوء لإستخدام تقديرات القيمه العادله.^(١)

وتمشيا مع الإتجاه المتزايد نحو إستخدام تقديرات القيمه العادله ، لاسيما بعد أن كانت بدايه هذا التحول عندما أصدرت لجنة معايير المحاسبه الدوليه المعيار المحاسبي الدولي IAS 29 الذي يحمل عنوان "التقرير المالي في الإقتصاديات ذات التضخم المرتفع في عام ١٩٨٩ ، ثم بعد ذلك توالي قيام لجنة معايير المحاسبه الدوليه بإصدار العديد من المعايير التي ألزمت بإستخدام القيمه العادله في القياس عن الأصول سواء ماليه أو غير ماليه، وكذلك الإلتزامات الماليه ، مثل إصدار معيار المحاسبه الدولي IAS 16 بعنوان " الممتلكات والتجهيزات والمعدات"، والمعيارين ٣٢ IAS "الأدوات الماليه العرض والإفصاح IAS 39 " الأدوات الماليه- الإعراف والقياس والذي أعيد إصدارهما تحت مظله مجلس معايير المحاسبه الدوليه IASB لمعياري التقرير المالي الدولي IFRS 7 "الأدوات الماليه- الإفصاح" إستكمالا للمعيار IAS 32 ، ومعيار التقرير المالي الدولي IERS 9 " الأدوات الماليه كبديل للمعيار IAS 39 ، وكذلك إصدار المعيارين المحاسبين الدوليين IAS 40 "الإستثمارات العقاريه "، ومعيار التقرير المالي الدولي IFRSS الأصول غير المتداوله المحتفظ بها لأغراض البيع والعمليات المتوقفه كبديل للمعيار IAS35، وفي مايو ٢٠١١ معيار التقرير المالي الدولي IFRS 13 "قياسات القيمه العادله" كمعيار مرشد وشامل للتطبيق علي أي معيار آخر يسمح بالقياس والإفصاح عن القيمه العادله لأي من بنود القوائم الماليه خاصه قائمه المركز المالي.^(٢)

وعلي مستوي مهنة المراجعة ، في ديسمبر ٢٠٠٩ سحب مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولي معيار المراجعة الدولي ISA 545 مراجعه قياس القيمه العادله والإفصاح عنها ، كما تم تعديل معيار المراجعة الدولي ISA 450 " مراجعه التقديرات المحاسبية" والذي أصبح يسمى "مراجعة التقديرات المحاسبية بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمه العادله والإفصاحات ذات العلاقه "، وقد عرف المعيار التقدير المحاسبي " بالقيمه التقريبيه للبند في ظل غياب الوسائل الدقيقه للقياس ، ويستخدم هذا المصطلح للتعبير عن مبلغ تم قياسه بالقيمه العادله حيث توجد شكوك في التقدير وللتعبير أيضا عن مبالغ أخرى تفتضي التقدير.

مشكله البحث:-

نظرا لحيويه إستخدام تقديرات القيمه العادله علي البيانات الماليه وخصائصها المحاسبية سواء الملائمه أو الموثوقيه ، وعلي الثقه بها والرقابه عليها بسبب إستخدام الأحكام الشخصيه للإداره في تقديرها، ومن ثم إستمراريه المنشآت ، بالإضافة إلي تأثيرها علي نتائج الأعمال والمركز المالي من ناحيه وخطورتها في قضيه الحفاظ علي رأس المال سليم حيث أن تطبيقها يؤدي عادة إلي زياده الأرباح ، من الناحيه الأخرى ، ووفقا لما سبق تزيد مسنولييه المراجع الخارجي بإعتباره وكيل عن المساهمين عند مراجعه قياس القيمه العادله والإفصاح عنها بالقوائم الماليه للمنشأه ، وتتمثل مشكله البحث في تساؤل رئيسي هو هل توجد علاقته بين مراجعه تقديرات القيمه العادله وتحسين جوده المعلومات المحاسبية الوارده بالقوائم الماليه لعميل المراجع، وتتفرع منه التساؤلات التاليه:-

١- هل توجد علاقته بين مراجعه تقديرات القيمه العادله وملائمه وموثوقيه المعلومات المحاسبية بالقوائم الماليه للعميل؟

٢- هل توجد علاقته بين مراجعه تقديرات القيمه العادله وجوده عمليه إتخاذ القرارات لأصحاب المصلحه؟

أهميه البحث:-

الأهميه العمليه:-

تتمثل الأهميه العمليه هذه الدراسه في محاوله تغطيه موضوع العلاقه ما بين مراجعه القيمه العادله وجوده المعلومات المحاسبية للقوائم الماليه ، في محاوله لتحقيق أقصى إستفاده لمستخدمي المعلومات المحاسبية خاصه المستثمرين والمساهمين من تلك المعلومات في عمليه إتخاذ القرارات.

الأهميه العلميه:-

تتمثل الأهميه العلميه للدراسه في محاوله التغلب علي الإنتقادات التي تواجه موضوع جوده القوائم الماليه ، وفي محاوله لتقليل الإنتقادات الموجهه لمهنه المحاسبه والمراجع.

أهداف البحث:-

في ضوء المشكله المطروحه للبحث - يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في إختبار أثر تقييم المراجع الخارجي لتقديرات القيمه العادله علي جوده القوائم الماليه ، وأثر ذلك علي تحسين عمليه إتخاذ القرارات لدي أصحاب المصلحه ، من خلال تحقيق الأهداف التاليه:-

أ- إختبار أثر الإلتزام بمعايير المراجع الصادره بشأن مراجعه تقديرات القيمه العادله علي الخصائص النوعيه للمعلومات المحاسبية ، من خلال تحسين جوده القوائم الماليه.

ب- إستكشاف أثر الإلتزام بمعايير المراجع الصادره بشأن مراجعه تقديرات القيمه العادله علي جوده عمليه إتخاذ القرارات لدي أصحاب المصلحه.

حدود البحث:-

يقتصر البحث في تناول مراجعه تقديرات القيمه العادله في إطار المعايير الدولييه IFRS 13.

فروض البحث:-

قامت الدراسة باختبار الفروض التالية:-

الفرض الأول:-

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مراجعه تقديرات القيمة العادلة وبين زياده جوده المعلومات المحاسبية (الموثوقية والملائمة)."

الفرض الثاني:-

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مراجعه تقديرات القيمة العادلة وتحسين عملية إتخاذ القرارات لدي المستثمرين وحمله الأسهم".

منهج البحث:-

تحقيقاً لأهداف ذلك البحث ، تعتمد الباحثة علي المنهجين:-

أ- المنهج الاستنباطي:- تعتمد من خلاله الباحثة علي الإطلاع علي مجموعه من الدراسات السابقة والبحوث العلمية المنشوره المرتبطه بموضوع البحث بهدف دراسه وتحليل أثر قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمة العادلة كمغير مستقل علي جوده المعلومات المحاسبية التي تشملها القوائم الماليه كمغير تابع.

ب- المنهج الاستقرائي:- تستخدم الباحثة المنهج الاستقرائي لبناء الدراسه الميدانيه من خلال الإعتماد علي قائمه إستقصاء تم تصميمها كأداة للبحث ، وتوزيعها علي عينه الدراسه التي تتكون من المراجعين الخارجيين ، مجموعه الأكاديميون في أقسام المحاسبه بكليات التجاره ببعض الجامعات، مجموعه من المساهمين والمستثمرين كممثلين عن أصحاب المصلحه.

خطه البحث:-

يمكن تناول ما تبقي من البحث من خلال العناصر التالية:-

١- الإطار النظري لمراجعته تقديرات القيمة العادلة:-

- مفهوم القيمة العادلة.

- الإصدارات الدولييه المتعلقة بمراجعته تقديرات القيمة العادلة.

- أهداف مراجعه القيمة العادلة.

- مشاكل مراجعه تقديرات القيمة العادلة.

٢- الإطار النظري لجوده المعلومات المحاسبية:-

- أهميه المعلومات المحاسبية لمستخدمي المعلومات في إتخاذ القرارات.

- معايير جوده المعلومات المحاسبية.

٣- الدراسات السابقة:-

أ- دراسات سابقة تتعلق بالعلاقة بين معايير التقارير الدولية IFARS ومعايير مراجعته تقديرات القيمة العادلة وجوده المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية.

ب- دراسات سابقة تتعلق بالعلاقة بين مراجعته تقديرات القيمة العادلة، وبين تحسين عملية إتخاذ القرارات لدى المستثمرين وحمله الأسهم.

٤- إطار مقترح لعملية مراجعته تقديرات القيمة العادلة.

٥- الدراسة الميدانية.

٦- النتائج والتوصيات.

٧- قائمة المراجع.

١- الإطار النظري لمراجعته تقديرات القيمة العادلة:-

أ- مفهوم القيمة العادلة:-

تعد القيمة العادلة إحدى طرق القياس الحديثة نسبياً التي يمكن الإعتماد عليها في تقديم معلومات موثوقة وعادلة في حالة تطبيقها بشكل سليم ، ويتفق مفهوم القيمة العادلة مع المفاهيم الأساسية للمحاسبة الصادره عن لجنة معايير المحاسبة المالية الأمريكي التابعة لمعهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين وخاصة تلك التي أعدت تطبيقاً للمعيار رقم 107 SAS الخاص بالمحاسبة والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية ، والمعيار رقم 11 SFAS الخاص بالإعتراف والقياس لبعض الإستثمارات في الأوراق المالية المتمثلة في الديون أو حقوق الملكية ، لذلك تعتبر القيمة العادلة المقياس الأفضل في الإعتراف والقياس المحاسبي لأنها تعكس الوضع الحقيقي للمنشأ ، لذلك فتعتبر هي الأكثر ملائمة لإتخاذ القرارات، وتتبع القيمة العادلة في القياس والإفصاح عن العمليات والأحداث الماضية والحاضرة يحسن من خاصية قابلية المعلومات للمقارنه^(٣) ، ونتيجة للإنتقادات التي واجهت تطبيق مبدأ التكلفة التاريخيه بدأت الإتجاهات المؤيدة نحو المحاسبة علي أساس القيمة العادلة تزداد وخاصة لبنود الموجودات والإستثمارات المالية التي تسمى بالقيمة السوقية العادلة^(٤).

ويمكن تعريف القيمة العادلة علي أنها "القيمة الجارية التي يباع أو يشتري بها أصل ما أو يسدد بها إلتزام ما في سوق يتمتع بظروف عاديه للعرض والطلب ، وتوافر المعلومات الملائمة لتقييم الأصل أو الإلتزام لكافة الأطراف المتعامله في السوق بالإضافة إلي توافر القرينه الداله علي نيه المشتري علي الشراء ونيه البائع علي إتمام عملية البيع^(٥) ، ويرى آخرون^(٦) أن تعريف القيمة العادلة يقوم علي محورين أساسيين:-

المحور الأول:- الأطراف المشاركة في الصفقة ، ولابد أن تتوافر فيها:-

- ١- قيمة الصفقة بين أطراف غير ذوي علاقته: تتم الصفقة بين طرفين مستقلين يسعى كل واحد منهما للتفاوض علي أحسن الشروط التي يمكن الحصول عليها.
- ٢- تتم بين أطراف تريد عقد الصفقة ومطلعه علي الحقائق الأساسية ذات الصلة ، ولا يوجد معلومات ذات أهميه مؤثره لأحد الأطراف دون الأخرى.

المحور الثاني:- الظروف التي تتم فيها الصفقة :- أن تتم في ظروف طبيعیه دون حالات التصفيه أو الإيجار.

ب- الاصدارات الدولية المتعلقة بمراجعه تقديرات القيمة العادله:-

أصدر مجلس معايير المراجعة والتأكد الدولي (IAASB) معيار المراجعة الدولي رقم ٥٤٥ بعنوان "قياسات وإفصاحات القيمة العادله والذي يطبق قبل أو بعد ٢٠٠٤\١٢\١٥ مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا المعيار يجب تطبيقه مع بعض معايير المراجعة والتأكد الدولي الصادره عن IASSB وذلك بالإضافة إلي الإلتزام بمبادئ وقواعد السلوك المهني الصادره عن IFAC وأهمها الإستقلال ، والنزاهه والموضوعية .^(٧)

وقد جاءت هذه الإصدارات بمجموعه من المهام التي تقع علي عاتق المراجع:-

- ١- علي المراجع تقييم ما إذا كانت إفصاحات القيمة العادله التي تقوم بها المنشأه تنسجم مع إطار الإبلاغ المالي الخاص بها.
- ٢- يعتبر الإفصاح عن معلومات القيمة العادله جانب هام من القوائم الماليه في العديد من أطر الإفصاح المالي، وغالباً ما يطلب الإفصاح عن القيمة العادله بسبب ملائمته للمستخدمين في تقييم أداء المنشأه ومركزها المالي.
- ٣- عند مراجعة قياسات القيمة العادله والإفصاحات ذات العلاقه الوارده في ملاحظات القوائم الماليه ، يقوم المراجع بأداء إجراءات المراجعة كتلك التي تستخدم في مراجعه قياس القيمة العادله المعترف به في القوائم الماليه.
- ٤- في حاله إلغاء الإفصاح عن معلومات القيمة العادله بموجب إطار الإفصاح المالي المعمول به لأنه لا يمكن تحديد القيمة العادله بموثوقيه كافيه ، يقيم المراجع مدى ملائمه الإفصاحات المطلوبه في هذه الظروف.

ج- أهداف مراجعه القيمة العادله:-

تشمل أهم أهداف مراجعه القيم العادله فيما يلي^(٨):-

١- الحصول علي أدله مراجعه كافيه ومناسبه لتوفير تأكيد معقول بأن قياسات وإفصاحات القيمه العادله تنسجم مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

٢- الحصول علي الفهم لمعاملات المنشأه والبيئه المتصله بقياسات وإفصاحات القيمه العادله.

٣- الحصول علي فهم للضوابط الرقابيه الملانمه لقياسات وإفصاحات القيمه العادله للمنشأه.

د- مشاكل تطبيق معايير القيمه العادله:-

تتمثل محددات تطبيق معايير القيمه العادله:-^(١)

١- يتعارض مفهوم القيمه العادله مع مبادئ وأسس محاسبية متعارف عليها كالحيطه والحذر والتكلفه التاريخيه.

٢- هناك الكثير من الإستثمارات في منشآت غير مدرجه بالأسواق الماليه.

٣- عدم وجود أسعار سوقيه لبعض الموجودات أو أن السعر السوقى لا يعكس السعر العادل.

٤- قلّه الأفراد المؤهلين لتطبيق مفهوم القيمه العادله الوارده في معايير القيمه العادله من قبل إداره بعض المنشآت.

٥- إساءه إستخدام المعالجات الوارده في معايير القيمه العادله من قبل إداره بعض المنشآت.

٦- الإختلاف في وجهات النظر في بعض المعالجات المحاسبية الخاصه بالقيمه العادله.

٢- الإطار النظري لملانمه المعلومات المحاسبية:-

تعرف جوده المعلومات المحاسبية علي أنها تغيير قرار مستخدم المعلومات والتأثير عليه ، ويتوقف مفهوم ملاعمه المعلومات في الحياه العمليه علي متخذ القرارات، وبالشكل التي تتلائم به المعلومات مع الغرض الذي أعدت من أجله ، فهي تعتمد علي وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسه، وبالتالي قدره المعلومات علي إحداث تغيير في إتجاه القرار ، فهي المعلومات التي تؤثر في القرار وتساعد المستخدمين لها علي التنبؤات عن نتائج الأحداث السابقه والحاليه والمستقبلية أو علي تأكيد أو تصحيح التوقعات السابقه^(١٠)، وتمكن المعلومات المحاسبية الملاعمه مستخدميه من^(١١):-

١- تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب علي الأحداث الماضيه أو الحاضره أو المستقبلية.

٢- تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات ، وهذا يعني أن المعلومات الملائمة تؤدي إلي التقليل من درجة عدم التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة.

٣- تحسين قدره متخذ القرار علي التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة والحالية.

٤- تقييم نتائج القرارات التي بنيت علي هذه القرارات.

وتجدر الإشارة إلي أن الملائمة تتطلب التوضيح بشيء من الدقة الحسابية، ودرجه من عدم التأكد لصالح التوقيت المناسب ، إذ أن عملية إتخاذ القرارات دائما محدده بفترة زمنية معينه ، لذلك فإن المعلومات الملائمة هي التي تتوفر فيوقت الحاجة إليها حتي لو كان ذلك علي حساب الدقة في القياس أو مدي التأكد من صحة المقاييس المستخدمة^(١٢).

وتتكون الملائمة من الخصائص الفرعية التالية:-

أ- التوقيت المناسب:- أي وصول المعلومات المعده إلي مستخدميها في الوقت المناسب، إذ أنه كلما زادت سرعه توصيل المعلومات المحاسبية إلي مستخدميها كان الإحتمال كبيرا في التأثير في قراراتهم المتنوعه ، وكلما زاد التأخير في توصيل المعلومات كانت الثقة أكبر بأن المعلومات لا تعتبر ملائمة ويمكن التوضيح بشيء من الدقة لصالح التوقيت المناسب، لأن عملية إتخاذ القرار تكون دائما محدده بفترة معينه ، لذلك فإن المعلومات الملائمة هي التي تتوافر في الوقت المناسب ولو كان ذلك علي حساب الثقة في عملية القياس ، أو مدي التأكد من صحة المعلومات الناتجة.

ب- القيمة التنبؤية:- تعني إحتواء المعلومات علي قدره تنبؤيه وبالتالي تمكين مستخدمي المعلومات من تقدير مستقبلي وتكوين صورته وتقديره عنه ، فالمعلومه الجيده هي التي تمكن المستخدم من تكوين التوقعات عن النتائج المستقبلية وتحسين إمكانياته وقدراته في هذا المجال.

أما موثوقية المعلومات المحاسبية ، فتعرف علي أنها نوعيه المعلومات التي تؤكد أن تلك المعلومات خالية من الخطأ أو من التحيز وأنها تعرض بصدق ما يجب عليه عرضه أو تقديمه بدرجة معقوله^(١٣) ، كما تعرف علي أنها تلك الخاصية التي تعطي الثقة بأن المعلومات خالية من التحيز والخطأ لدرجة معقوله ، وتشمل القابلية للإثبات والحياد والأمانة^(١٤).

وتتمثل أهم الخصائص الفرعية للموثوقية في^(١٥):-

أ- التمثيل الصادق:- ويقصد به وجود درجة عاليه من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها ، فالعبره بصدق تمثيل الجوهر وليس الشكل ، والإهتمام بموضوعيه المعلومات المحاسبية عند تطبيق المعايير المحاسبية لتخدم جميع الفئات المستفيدة منها ، وأن تكون خالية من التحيز ولا تعتبر المعلومات المحاسبية محايدة إلا إذا كان إختيارها أو عرضها يؤثر علي

عملية إتخاذ القرار لأجل تحقيق نتيجة محددة سلفا ، وأن يكون الهدف من نشر المعلومات المحاسبية هو خدمه كافة الأطراف دون تحيز في توجيه هذه المعلومات لخدمه جهة معينه دون الأخرى ، وهنا تكون المعلومات معبرا عنها بصدق يتطلب تجنب نوعين من التحيز هما:-

* التحيز في عملية القياس:- إستخدام التكلفة التاريخيه أساسا لقياس الأحداث الإقتصادية.

* تحيز القائم بعملية القياس، حيث يكون التحيز مقصود في حاله عدم الأمانة ، وغير مقصود في حاله نقص الخبرة والمعرفة.

ب- إمكانيه التحقق من المعلومات:- بمعنى القدره علي الوصول إلي نفس النتائج من قبل أكثر من شخص إذا ما تم إستخدام نفس الطرق والأساليب التي أستخدمت في قياس المعلومات المحاسبية ، وتتحقق هذه الخاصيه عندما تحدث درجه عاليه من الإتفاق بين عدد من الأفراد القانمين بالقياس والذين يستخدمون نفس طريقه القياس.

ج- الحياد وعدم التحيز:- بمعنى أن لا يقوم الشخص بالتحيز في التقرير مسبقا ، وهذا لا يعني أن معدي القوائم الماليه لا يملكون هدفا عند إعدادهم للقوائم الماليه ، وأن لا يؤثر الهدف في النتائج المحدده مسبقا ، وأن المعلومات التي لا تتوفر فيها خاصيه الحياد لا يمكن الوثوق بها ، ولا يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات، حيث أن حسن النوايا لا تكفي لكي تكون المعلومات حياديه ولكن لابد أن تبني علي الخبرة والتوازن.

٣- الدراسات السابقه:-

أ- دراسات سابقه تتعلق بالعلاقه بين معايير التقرير الدوليه IFARS ومعايير مراجعه تقديرات القيمه العادله وجوده المعلومات المحاسبية:-

١- دراسه (أحمد حلمي، مؤيد راضي، ٢٠٠٧):-^(١٦)

بعنوان "المدقق الخارجى وتقديرات القيمه العادله :دراسه تحليليه إستطلاعيه فى مكاتب التدقيق الأردنيه الكبرى":-

تهدف هذه الدراسه إلي تقييم إتجاهات التطور في إستخدام تقديرات القيم العادله في إعداد البيانات الماليه وإنعكاساتها علي أداء مهمه المراجع، ثم قياس مستوي تطبيق مراجعي الحسابات لمتطلبات مراجعه تقديرات القيمه العادله عند مراجعه البيانات الماليه للقطاعات الإقتصادية الأردنيه وفقا لمعيار المراجعه الدولي ٥٤٥.

وقد أعمدت الدراسة علي تصميم قائمه إستقصاء تتضمن ٣٣ عبارة رئيسيه وتوزيعها علي عينه بلغت ٦٥ من العاملين في مكاتب المراجعة الأردنيه الكبرى ، وبعد تحليل متغيرات الدراسه وإختبار الفرضيات ودراسه إتجاهات الفروق.

وقد توصلت الدراسه إلي أن المستوي العام لتطبيق مراجعي الحسابات الأردنيين لمتطلبات مراجعه تقديرات القيمه العادله يبلغ ٨٧% ، وأن أعلي مستوي تطبيق للمتغير المستقل الإفصاحات حول القيمه العادله حيث بلغ ٨٩%، وتقييم نتائج إجراءات المراجع وتمثيلات الإدارة والإتصالات مع القائمين علي حوكمه الشركات ٨٨% ، وتقييم مناسبه قياسات وإفصاحات القيمه العادله والمراجعه للإستجابه لمخاطر التحريفات الماديه الناتجه عن قياسات إفصاحات القيمه العادله للمنشأه ٨٧%، وتطبيق المتطلبات المتعلقة بفهم عمليات المنشأه ٨٢%.

٢- دراسه (مصطفى العبادي، ٢٠١٠):-^(١٧)

بغنوان "إطار مقترح لمراجعه القياس والإفصاح علي أساس القيمه العادله بالقوائم الماليه- دراسه إختباريه"

تهدف هذه الدراسه إلي تحديد أهم التحديات التي تواجه المراجعين لمراجعه القياس والإفصاح علي أساس القيمه العادله ، ومدى وفاء معايير مراجعه القيمه العادله بمتطلبات هذه التحديات، ومدى قبول المراجعين الممارسين للمهنه للإطار المقترح من جانب الباحث لمراجعه القياس والإفصاح علي أساس القيمه العادله بالقوائم الماليه من حيث صلاحيته للتطبيق من جهه وفعاليته في التغلب علي بعض التحديات التي تواجه المراجعين في هذا الشأن من جهه أخرى وذلك من خلال توزيع قائمه إستقصاء علي عينه من مراجعي الحسابات في مصر (عددهم ١٠٠ مراجع من مراجعي حسابات الشركات المساهمه الذين لا تقل ممارستهم للمهنه عن عشر سنوات ، وقد جاءت نتائج إختبار فروض البحث علي النحو التالي :- قبول الفرض الأول والمتضمن أن معايير المراجعة المختصه بمراجعه القياس والإفصاح علي أساس القيمه العادله بالقوائم الماليه غير فعاله في توجيه وإرشاد مراجعي الحسابات في هذا الشأن وأنها في حاجه للمزيد من التفصيل والإفصاح ، قبول الفرض الثالث للدراسه وهو أن الإطار المقترح لمراجعه القياس والإفصاح علي أساس القيمه العادله بالقوائم الماليه ملائم للتطبيق ويلبي إحتياجات مراجعي الحسابات في هذا الشأن.

٣- دراسه (KemeL Ahmed,2012)^(١٨):-

بغنوان "Auditing fair value measurement and disclosures:A case study of Big 4 Audit firms".

تهدف هذه الدراسة إلى إستكشاف الطرق والمناهج المستخدمة من قبل المراجعين الخارجيين أثناء مراجعته القيمة العادلة من وجهات نظر عملية، وقد أعتمدت الدراسة في التوصل لأهدافها علي دراسته حاله بطرق نوعيه متعدده ، ومن خلال إجراء بعض المقابلات الشخصية للمراجعين، وقد توصلت الدراسة أنه يمكن للمراجعين الحفاظ علي جوده التقارير الماليه وهي :فهم مراحل عمل العميل والمشاركه والرقابه الداخليه والتخطيط لمراجعي الحسابات، إضافة إلي ما سبق - كشفت النتائج عن التحديات الرئيسيه لمراجعي الحسابات أهمها قصور المعلومات في السوق (الموثوقية) والكفاءة ، وعدم وجود مراجع حسابات لمراجعته القيمة العادلة.

٤- دراسته (Fetty Fatima,2012)^(١١):-

بعنوان "Auditing Accounting estimates,Including fair value Accounting estimations,and related disclosures"

تهدف هذه الدراسة لإستعراض العوامل التي أدت بمجلس معايير المحاسبه الدوليـه IAASB لإصدار المعيار رقم ٥٤٠، ومن ثم إستعراض الإصدارات الخاصه بمراجعته تقديرات القيم العادلة ISA رقم ٥٤٥.

وقد توصلت هذه الدراسة إلي أنه يجب المحاسبه عن القيم المحاسبية المعده وفقا للطرق التقليديه تختلف تماما عن تلك الخاصه بالمحاسبه عن تقديرات القيم العادلة، لذا توصي هذه الدراسة بوجوب وجود دراسات تغطي هذه الفروق بالتوازي مع دراسات تتعلق بكيفيه مراجعته الإفصاحات عن تقديرات القيمة العادلة، هذا مع وجوب توافر المحاسب المؤهل لحساب تقديرات القيمة العادلة، في ذات الوقت الذي ينبغي وجود مراجع الحسابات المؤهل بإجراءات المراجعته لتقديرات القيم العادلة والإفصاح عنها.

٥- دراسته (Olanike Olwale,2016)^(١٢):-

بعنوان "Fair value Accounting&Financial statement quality"

تهدف هذه الدراسة إلي بحث تأثير محاسبه القيمة العادلة علي جوده البيانات الماليه في القطاع المصرفي في المملكة المتحده ، وقد أشتملت الأسئلة البحثيه التي يتعين معالجتها في هذه الدراسة مايلى:-هل هناك علاقه قويه بين محاسبه القيمة العادلة وجوده البيانات الماليه، ما هي الفوائد الإجماليه لإعداد البيانات الماليه القائمـه علي القيمة العادلة في القطاع المصرفي في المملكة المتحده.

وقد أعتمد الباحث في تحقيقه للأهداف البحثيه علي إستخدام المنهج الإستقرائي لتحديد المكونات وإجراء تحليل للمشكله في حين يتم إستخدام المنهج الوصفي لمراجعته أدبيات المحاسبه عن القيمة العادلة، وقد أجري الباحث مقابلات مع ٢٠ مستمر رئيسي لأكبر بنوك في المملكة

المتحدة ، وقد توصلت الدراسة لفعاليه محاسبه ومراجعه القيم العادله في إتخاذ قرارات المستثمرين.

٦- دراسة (حسين سيد عبد الباقي، ٢٠١٧) (٢١) :-

ب عنوان " دور المراجع الخارجي في تأكيد تقديرات القيمة العادله في البيئه المصريه-دراسه ميدانيه" :-

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مستوى تطبيق المراجع الخارجي لمتطلبات مراجعه تقديرات القيمة العادله عند مراجعة القوائم الماليه للوحدات الاقتصادية المصريه ،وفقا لمعيار المراجعه المصري رقم ٥٤٥ ، وقد أعتد الباحث في التوصل لنتائج بحثه علي عينه من ٦٥ مراجع خارجي بمكاتب المراجعه كبيره الحجم، وقد أعتد الباحث علي إستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS لتحليل البيانات وإختبار الفروض.

وقد توصل الباحث إلى أن المتوسط العام لتطبيق المراجعين لمراجعه لمتطلبات مراجعه القيمه العادله ٨٧%، وأن أعلى مستوي تطبيق للمتغير المستقل الأول دراسه عمليات المنشأه (محل المراجعه) ، وأنشطه الرقابيه الملائمه وتقييم المخاطر المتعلقه بالقيمه العادله ٨٢%.

٧-دراسه (إبراهيم يعقوب، عباس آدم، ٢٠١٩) :- (٢٢)

ب عنوان " مراجعه تقديرات القيمة العادله وأثرها علي ملائمه وموثوقيه المعلومات المحاسبية دراسه ميدانيه علي عينه من الشركات المدرجه بسوق الخرطوم للأوراق الماليه" :-

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين تطبيق مراجعة القيمة العادله وملائمه وموثوقية المعلومات المحاسبية ،وتكمن مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية، هل توجد علاقة بين مراجعة تقديرات القيمة العادله وملائمه المعلومات المحاسبية؟ وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي و التحليلي في التوصل لنتائجها .

وقد توصلت الدراسة وذلك من خلال إستخدام برنامج SPSS معتمده علي إستخدام قائمه الإستقصاء كأداة لجمع بيانات الدراسة ، إلى أنه توجد علاقة بين مراجعة تقديرات القيمة العادله وموثوقية المعلومات المحاسبية، كما أوصت الدراسة بزيادة تطبيق المحاسبه عن القيمه العادله ومراجعتها في الشركات المساهمه المدرجه أسهمها بسوق الأوراق الماليه بالخرطوم ، لأنها تزيد من موثوقيه المعلومات المحاسبية.

ب- المجموعة الثانية من الدراسات السابقة التي تتناول أثر مراجعته تقديرات القيمة العادلة على

تحسين اتخاذ القرارات للمستثمرين:-

١- دراسه (سامي غنيمي، ٢٠١٢):- (٢٣)

بعنوان "محاسبه القيمة العادلة بين المؤيد والمعارض في ضوء الأزمه الماليه المعاصره":-

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض الآراء المختلفه المؤيدة والمعارضة لتطبيق محاسبه القيمة العادلة في ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة التي أثرت على بيئة الأعمال على مستوى الاقتصاد العالمي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن حدوث الأزمة المالية الحالية كانت بسبب الممارسات السيئة والتطبيق الخاطئ لمعايير محاسبه القيمة العادلة بالشركات والمؤسسات المالية كما تختلف هذه الدراسة السابقة عن الدراسات الأخرى في قيامها باستعراض الآراء الجدلية المؤيدة والمعارضة لتطبيق محاسبه القيمة العادلة في ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة التي أثرت على بيئة الأعمال على مستوى الاقتصاد العالمي.

٢- دراسه (Timothy B.Beli,2012):- (٢٤)

بعنوان "Commentary on Auditing high uncertainty fair value estimates"

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض التحديات التي تواجه واضعي المعايير والمراجعون ومستخدمي القوائم الماليه فيما يتعلق بتقديرات القيمة العادلة ، وتتمثل المشكله الرئيسيه للبحث في صعوبة الحصول علي تأكيد معقول من قبل المراجع الخارجي عن تقديرات القيمة العادلة، مع وجود مستويات عادله من الخطر وعدم التأكد المصاحبه لها.

كما تهدف الدراسة إلى مناقشه بعض خصائص إطار المساعله الفعاله عن محاسبه القيمة العادلة ، إلى أنه رغم المخاطر المرتبطه بتقديرات القيمة الحاليه ، إلا أن الدراسه قد توصلت إلى أن مراجعته تقديرات القيمة العادلة تحسن من مستويات الإتصال ما بين المراجع الخارجي ومستخدمي القوائم الماليه ، ومن ثم تحسين مستوي عمليه إتخاذ القرارات.

بعنوان "أثر استخدام المحاسبية عن القيمة العادلة على دقة التنبؤات المحاسبية-دراسه نظريه وميدانيه" :-

يهدف هذا البحث إلي بحث مدي تطبيق معايير القيمة العادلة في إعداد وعرض البيانات والمعلومات المحاسبية وذلك لدراسة أثر استخدام المحاسبية عن القيمة العادلة في التقرير المحاسبي علي دقة التنبؤات المحاسبية، وقد أعتمد الباحث علي تقييم دقة التنبؤات في قائمة المركز المالي من خلال التنبؤ بقيمة صافي الأصول NVA ودقة التنبؤات في قائمه الدخل من خلال التنبؤ بربحيه السهم EPS وذلك من خلال إستبيان توزع علي المحللين الماليين ومديري الحوافظ الماليه في بورصتي القاهره والأسكندريه، ومن خلال التحليل الإحصائي لبيانات الإستبيان توصل الباحث إلي إتفاق المحللين الماليين إلي وجود علاقه معنويه بين تطبيق المحاسبية علي أساس القيمة العادلة وبين دقة التنبؤات المحاسبية المتعلقة بقيمة صافي الأصول"، وإتفاق الأطراف الرئيسة للإستبيان على أن المعلومات الخاصه بالقيمة العادلة تساعد في ترشيد قارارت المستثمرين وتحقيق التنمية الاقتصادية.

بعنوان "The usefulness of fair value estimations for financial decision making- a literature review"

تهدف هذه الدراسة إلي مراجعه الأدبيات المحاسبية التي تناولت التساؤل الرئيسي حول مدي جدوي تقديرات القيمة العادلة في إتخاذ القرارات الماليه؟ وذلك من خلال مراجعه منهجية هذه الدراسات السابقة ، وذلك إستنادا إلي مدي ملائمه وموثوقيه تقديرات القيمة العادلة ، لاسيما بعد تشكيك العديد من مستخدمي القوائم الماليه في موثوقيه المعلومات المحاسبية بسبب مخاطر التقدير ، وتربط هذه الدراسة بثلاثه متغيرات رئيسيه(طبيعته المنشآت محل المراجعة، مكاتب المراجعة، القائمين علي التنظيم المهني للمحاسبية والمراجعة)، حيث تلقي الدراسة علي المجموعات السابقة مسنولييه تحسين مستويات تقديرات القيمة العادلة، وكيفيه مراجعتها لتحسين مستويات القرارات الماليه لدي المستثمرين.

بعنوان "How do fair value measurements of financial instruments affect investments in banks"

تهدف هذه الدراسة الي البحث بشكل تجريبي في كيفية تأثير قياسات القيمة العادلة للأدوات المالية على قرار المستثمرين غير المحترفين بالاستثمار في أسهم البنك. على وجه التحديد ، تقوم الدراسة بتقييم كيفية استجابة المستثمرين للتغيرات في صافي الدخل الناتجة عن تعديلات القيمة العادلة في أصول التداول وكيف تؤثر موثوقية تقديرات القيمة العادلة على قرارهم.

وقد توصلت الدراسة إلي أن الاستثمار ينخفض نتيجة للتحويلات من المستوى الأول إلى المستوى الثالث وقد تلاحظ انخفاض الاستثمارات في حالة حدوث تغييرات إيجابية في الدخل. ينخفض الاستثمار إلى حد كبير إذا استندت تعديلات التقييم السلبي إلى تقديرات المستوى ١ ، مما يشير إلى أن انخفاض السعر في السوق يعتبر إشارة أسوأ من الانخفاضات المستندة إلى النموذج في صافي الدخل، أما بالنسبة للتعديلات الإيجابية والسلبية الأكبر ، يكون تأثير مستويات التقييم على الاستثمار محدودًا.

وتجدر الإشارة إلي أن الباحث بهذه الدراسة يري أنها لا تقدم دليلاً على أن محاسبة القيمة العادلة بمفردها تؤدي إلى سلوك استثماري مؤيد للدورة الاقتصادية ، بمعنى وجود عوامل أخرى ينبغي أن تتناولها الدراسات الأخرى.

٤- إطار مقترح لمراجعته تقديرات القيمة العادلة:-

في ضوء الإطار النظري للبحث، وإستعراض الدراسات السابقة، يمكن للباحث وضع إطار إجرائي لمراجعته تقديرات القيمة العادلة، كما يلي:-

١- حاجة معايير المحاسبه والمراجعته التي تتناول تقديرات القيمة العادلة إلي المزيد من الإفصاح والتفاصيل التي توضح إجراءات المراجعته الكفيله بتقديم مستوي معقول من التأكيد حول مصداقيه تقديرات القيمة العادلة.

٢- إعاده صياغه القوائم الماليه بالشكل الذي يمكن من مواكبه المراجع الخارجى لإحتياجات مستخدمى القوائم الماليه لتقرير يعطى تأكيدا معقولا عن مصداقيه الوضع المالي للشركه في ظل إستخدام تقديرات القيم العادلة.

٣-الإستعانة بالمراجعته المشتركه يعزز من جهود المراجعين الخارجيين في مواجهه تعقيدات مراجعه تقديرات القيمة العادلة.

٤- ضروره تدريب المراجعين الخارجيين علي إكتساب المهارات اللازمه التي تساعدكم علي معرفه كيفيه إداره الشركه محل المراجعه لأصولها وخصومها وفقا للمعايير الجديده .

٥- الإستعانه بالإرشادات المقترحه من قبل مجلس الإشراف المحاسبي علي الشركات العامه PCAOB ، والتي تشمل:- (٢٨)

أ- مطالبه المراجعون بإمداد مستخدمي القوائم والتقارير الماليه بالمعلومات حول كيفيه تقييمهم لتقديرات القيمه العادله من خلال إختبار القيمه الملانمه للإفصاحات الإضافيه للإداره فيما يتعلق بالموضوعات الإنتقاديه حول المستوي المقنع من عدم التأكد الجوهرى من القياس المرتبط بالمعايير الجديده، وهو ما يضمن قيامهم بالجهد الكافي في أداء عمليات المراجعه.

ب- الإمتثال لمتطلبات الإفصاح في تقرير المراجع بشأن تقديم المعلومات الحقيقيه حول عمليه إنتاج التأكيد والتي تشمل الإفصاح عن إجراءات وجهود وأدله المراجعه وتقييمات المخاطر ، ومن ثم يعكس هذا الإفصاح إمتثال المراجع لبذل العناية المهنيه اللازمه والجهد المطلوب.

ج- تطوير تقارير المراجعه لتقديم تفسيراً معقولاً لكيفيه قيام المراجعين بالمهام المطلوبه وفقاً لمتطلبات مراجعه المعايير الجديده.

٥- الدراسه الميدانيه:-

-هدف الدراسه الميدانيه:-

تهدف الدراسه الميدانيه إلي إختبار الفروض التاليه:-

الفرض الأول:-

" توجد علاقته ذات دلالة إحصائيه بين مراجعه تقديرات القيمه العادله وبين زياده جوده المعلومات المحاسبية (الموثوقيه والملانمه).

الفرض الثاني:-

"توجد علاقته ذات دلالة إحصائيه بين مراجعه تقديرات القيمه العادله وتحسين عمليه إتخاذ القرارات لدي المستثمرين وحمله الأسهم".

مجتمع الدراسة:-

تم تقسيم مجتمع الدراسة إلى ثلاثه أقسام:-

١- المراجعون الخارجيون.

٢- أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبه والمراجعه ببعض الجامعات المصريه.

٣- مجموعه من المستثمرين والمساهمين.

عينه الدراسة:-

تكونت عينه الدراسة من ١٣٠ مفردة موزعه بالتساوي ،كما في الجدول التالي علي أقسام مجتمع الدراسة، وقد أعتمدت الباحثة علي أسلوب قائمه الإستقصاء للحصول علي البيانات والمعلومات اللازمه لتحقيق ذلك الهدف.

جدول رقم (١)

بيان	قوائم موزعه		قوائم صحيحه	
	عدد	%	عدد	%
مراجعون خارجيون	٥٠	٣٨%	٤٨	٣٧%
أكاديميون	٣٠	٢٤%	٢٥	١٩%
مستثمرون ومساهمون	٥٠	٣٨%	٤٥	٤٤%

وقد قامت الباحثة بتصميم إستماره الإستقصاء لتتفق مع أغراض البحث ،وتساعد علي إختبار فروضه ،من خلال إعطاء أوزان للإستجابيه وفقا لمقياس ليكارت الخماسي.

جدول رقم (٢)

التصنيف	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الوزن	٥	٤	٣	٢	١

التحليلات الإحصائية:-

١- اختبار الفرض الأول:-

جدول رقم (٣)

م	العبارة	الوسط الحسابي	الإلتحراف المعياري	مستوي التطبيق
١	تساهم المعلومات المحاسبية المعدة علي أساس القيمة العادلة علي تحسين نوعية المعلومات المقدمة من خلال التغذية العكسية.	٤,١	٠,٩٥	٨٦
٢	هناك علاقة بين مراجعته تقديرات القيمة العادلة ودقة تلك التقديرات.	٤,٥	٠,٦٨	٨٧
٣	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمة العادلة من فهم أفضل لبيئة الرقابة الداخلية لشركة العميل.	٤,٣	٠,٧٣	٨٧
٤	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمة العادلة من قياس قدره الشركة علي الإستمرار.	٤,٣	٠,٩١	٩٢
٥	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمة العادلة من التعرف علي التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية.	٤,٣	٠,٦٩	٨٨
٦	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمة العادلة من حصوله علي إقرارات مكتوبة من الموظفين بالشركة.	٤,٦	٠,٦٢	٧٩
٧	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمة العادلة من تحسين عملية التوثيق.	٤,٤	٠,٧٤	٨٩
٨	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمة العادلة من مراعاة الأهمية النسبية للبنود محل المراجعة.	٣,٩	٠,٨٢	٨٥
٩	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمة العادلة من تحقق المراجع من أن القيم الواردة	٤,٤	٠,٦٦	٧٩

			بالقوائم الماليه قابله للتحقق.	
٨٧	٠,٨٧	٤,٢	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمه العادله من تقليل حاله عدم التأكد المحيطه بالبنود بالقوائم الماليه.	١٠
٨٥	٠,٨٣	٣,٩	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمه العادله من التنبؤ بالوضع المستقبلي للشركه محل المراجعه.	١١
٨٠	٠,٨٣	٤,٤	تتسق متطلبات تقييم تقديرات القيمه العادله مع متطلبات الإفصاح الدوليه.	١٢
٨٥	٠,٧٨	٤,٢	تعد مراجعته تقديرات القيمه العادله أكثر مصداقيه مقارنة بمراجعته القوائم الماليه المعده علي أساس تقليديه.	١٣
٨٥	٠,٨٠	٤	تؤدي مراجعته تقديرات القيمه العادله إلي إظهار المعلومات المحاسبية بشكل أكثر منفعة للمستثمرين بسوق الأوراق الماليه.	١٤
٩٢	٠,٥٦	٤,٦	توفر مراجعته تقديرات القيمه العادله أساس أكثر منطقيه للإفصاح عن الوضع المالي للشركه محل المراجعه.	١٥

٢- إختبار الفرض الثاني:-

جدول رقم (٤)

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوي التطبيق
١	يؤدي مراجعته تقديرات القيم العادلة من التحقق من تناسق البيانات المستخدمة في إعداد القوائم المالية.	٤,٤	٠,٦٣	٩١
٢	تعطي مراجعته تقديرات القيم العادلة تأكيداً للمستثمرين وحمله الأسهم أن البيانات التي تحتويها القوائم المالية خالية من التحيز.	٤,٥	٠,٦٤	٨٨
٣	تعطي مراجعته تقديرات القيم العادلة تأكيداً للمستثمرين وحمله الأسهم أن البيانات والقيم الواردة بالقوائم المالية قابله للتحقق بالفعل.	٤,٠	٠,٩٣	٨٤
٤	تعطي مراجعته تقديرات القيم العادلة تأكيداً للمستثمرين وحمله الأسهم على موثوقيه هذه البيانات.	٤,٥	٠,٦٨	٨٧
٥	تمكن مراجعته تقديرات القيمة العادلة من تحقق المستثمرين وحمله الأسهم من تعبير القوائم المالية للشركة بصدق عن الظواهر الإقتصادية الخاصة بها.	٤,٣	٠,٧٦	٩٢
٦	تمكن مراجعته تقديرات القيمة العادلة من تحقق المستثمرين وحمله الأسهم من التحقق من ثبات الشركة في استخدام السياسات والطرق المحاسبية.	٤,٢	٠,٨٧	٨٥
٧	تمكن مراجعته تقديرات القيمة العادلة من تحقق المستثمرين وحمله الأسهم من إمكنانيه مقارنة أداء الشركة بالشركات المماثلة.	٤,٤	٠,٧٥	٨٨
٨	تساهم مراجعته تقديرات القيم العادلة من حصول المستثمرين وحمله الأسهم على المعلومات الملائمة في الوقت المناسب.	٤,٤	٠,٦٨	٨٧
٩	تمكن مراجعته تقديرات القيمة العادلة من تكوين المستثمرين وحمله الأسهم لؤيه مستقبلية للوضع المالي للشركة.	٤,٣	٠,٥٢	٨٦
١٠	يمكن مراجعته تقديرات القيمة العادلة من تحقق المستثمرين وحمله الأسهم من تدعيم قرارات الإستثمار التي يتخذونها.	٤,٤	٠,٨٧	٨٥

- مجموعہ الاحصاءات الوصفیہ للفرض البحثی الأول:-

جدول رقم (۵)

م	العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	معامل الاختلاف	الترتيب
۱	تساهم المعلومات المحاسبية المعده علي أساس القيمة العادلة علي تحسين نوعية المعلومات المقدمة من خلال التغذية العكسيه.	۰,۷۱۰	۴,۱۱	۱۷,۳ %	۱
۲	هناك علاقہ بين مراجعہ تقديرات القيمة العادلة ودقة تلك التقديرات.	۰,۸۲۹	۴,۱۱	۲۰,۲ %	۲
۳	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعہ تقديرات القيمة العادلة من فهم أفضل لبيئته الرقابة الداخليه لشركة العميل.	۱,۱۶۶	۳,۷۱	۳۱,۴ %	۱۵
۴	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعہ تقديرات القيمة العادلة من قياس قدره الشركة علي الإستمرار.	۰,۸۸۵	۳,۲۹	۲۶,۹ %	۱۰
۵	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعہ تقديرات القيمة العادلة من التعرف علي التحريفات الجوهرية بالقوائم الماليه.	۱,۲۸	۳,۸۷	۳۱,۲ %	۱۴
۶	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعہ تقديرات القيمة العادلة من حصوله علي إقرارات مكتوبه من الموظفين بالشركة.	۰,۹۶	۳,۸۷	۲۴,۸ %	۸
۷	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعہ تقديرات القيمة العادلة من تحسين عملية التوثيق.	۱,۱۷۳	۴,۰۲	۲۹,۲ %	۱۳
۸	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعہ تقديرات القيمة العادلة من مراعاة الأهمية النسبية للبند محل المراجعة.	۱,۰۴۱	۳,۸۱	۲۷,۳ %	۱۱
۹	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعہ تقديرات القيمة العادلة من تحقق المراجع من أن القيم	۰,۹۹۳	۳,۹۷	۲۵ %	۹

				الوارده بالقوائم الماليه قابله للتحقق.	
١٠	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمة العادله من تقليل حاله عدم التأكد المحيطه بالبنود بالقوائم الماليه.	١,٠٦٧	٣,٧٣	٢٨,٦ %	١٢
١١	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمة العادله من التنبؤ بالوضع المستقبلي للشركه محل المراجعته.	٠,٨١٤	٣,٥٧	٢٢,٨ %	٣
١٢	تتسق متطلبات تقييم تقديرات القيمة العادله مع متطلبات الإفصاح الدولي.	٠,٩٤٦	٤,١٥	٢٢,٨ %	٤
١٣	تعد مراجعته تقديرات القيمة العادله أكثر مصداقيه مقارنة بمراجعته القوائم الماليه المعده علي أسس تقليديه.	٠,٩٢٦	٣,٩٧	٢٣,٣ %	٥
١٤	تؤدي مراجعته تقديرات القيمة العادله إلي إظهار المعلومات المحاسبية بشكل أكثر منفعة للمستثمرين بسوق الأوراق الماليه.	٠,٨١٨	٣,٣٩	٢٤,١ %	٦
١٥	توفر مراجعته تقديرات القيمة العادله أساس أكثر منطقية للإفصاح عن الوضع المالي للشركه محل المراجعته.	٠,٩٧٦	٣,٩٩	٢٤,٥ %	٧

بعد إستعراض الإحصاءات الوصفية للمجموعه الأولي من الأسئلة يتضح أن:-

معامل الاختلاف الأقل علي الإطلاق الذي يأتي في المرتبه الأولي بمعامل إختلاف ١٧,٣ % وهو الذي يتعلق بتحسين نوعيه المعلومات المحاسبية المعده علي أساس القيمة العادله، يليه في المرتبه الثانيه بمعامل إختلاف ٢٠,٢ % وهو الذي يتعلق بالعلاقه ما بين مراجعته تقديرات القيمة العادله وبين دقه هذه التقديرات، ويأتي في المرتبه الأخيره بمعامل إختلاف ٣١,٤ % الخاص بالعلاقه ما بين مراجعته تقديرات القيمة العادله وفهم بينه الرقابه الداخليه.

- مجموعة الإحصاءات الوصفية للفرض البحثي الثاني:-

جدول رقم (٦)

م	العبارة	الانحراف المعياري	متوسط حسابي	معامل اختلاف N	الترتيب
١	يؤدي مراجعته تقديرات القيم العادلة من التحقق من تناسق البيانات المستخدمة في إعداد القوائم المالية.	١,٠٤	٤,٣٧	٢٣,٨%	١
٢	تعطي مراجعته تقديرات القيم العادلة تأكيداً للمستثمرين وحمله الأسهم أن البيانات التي تحتويها القوائم المالية خالية من التحيز.	١,٠٣٣	٤,٠٢	٢٥,٧%	٣
٣	تعطي مراجعته تقديرات القيم العادلة تأكيداً للمستثمرين وحمله الأسهم أن البيانات والقيم الواردة بالقوائم المالية قابلة للتحقق بالفعل.	١,٣٢٩	٣,٩٠	٣٤,١%	٩
٤	تعطي مراجعته تقديرات القيم العادلة تأكيداً للمستثمرين وحمله الأسهم على موثوقية هذه البيانات.	١,٣٧٦	٤,٢٦	٣٢,٣%	٧
٥	تمكن مراجعته تقديرات القيمة العادلة من تحقق المستثمرين وحمله الأسهم من تعبير القوائم المالية للشركة بصدق عن الظواهر الاقتصادية الخاصة بها.	١,٣٤٧	٤,١١	٣٢,٨%	٨
٦	تمكن مراجعته تقديرات القيمة العادلة من تحقق المستثمرين وحمله الأسهم من التحقق من ثبات الشركة في استخدام السياسات والطرق المحاسبية.	١,٤٦٢	٤,٠٥	٣٦,١%	١٢
٧	تمكن مراجعته تقديرات القيمة العادلة من تحقق المستثمرين وحمله الأسهم من إمكانية مقارنته أداء الشركة بالشركات المماثلة.	١,٣١٢	٣,٦٤	٣٦%	١١
٨	تساهم مراجعته تقديرات القيم العادلة من حصول المستثمرين وحمله الأسهم على المعلومات الملائمة في الوقت المناسب.	٠,٧٧٤	٣,٢٤	٢٣,٩%	٢
٩	تمكن مراجعته تقديرات القيمة العادلة من تكوين المستثمرين	١,٣١٤	٣,٢١	٣٦,٦%	١٠

				وحمله الأسهم لؤيه مستقبليه للوضع المالي للشركة.		
١٠			١,٠٦٥	٢,٩٩	٣٠,٩ %	٦
يمكن مراجعته تقديرات القيمة العادلة من تحقق المستثمرين وحمله الأسهم من تدعيم قرارات الإستثمار التي يتخذونها.						

يتضح من الجدول السابق أن معامل الاختلاف المعياري الأقل علي الإطلاق في المرتبة الأولى بمعامل إختلاف ٢٣,٨ % المتعلق بتناسق البيانات المحاسبية حال مراجعته تقديرات القيم العادلة، ويليه بمعامل إختلاف ٢٣,٩ % والمتعلق بمساهمة مراجعته تقديرات القيم العادلة في توفير البيانات للمستثمرين والمساهمين في الوقت المناسب.

- تحليل التباين ANOVA للفرض البحثي الأول:-

جدول رقم (٧)

عينه البحث	متوسط حسابي	الانحراف المعياري	قيمه ف المحسوبه	مستوي معنوي	الداله
الفرض البحثي الأول	مراجعون	٤,١٩٧٤	٠,١٧٢٥٩	١,٥٣٦	٠,١٩٥ (غيرداله)
	أكاديميون	٤,١٧٦٥	٠,١٦٨١٨		
	مساهمون ومستثمرون	٤,٢٥٨٤	٠,١٨٧٥٩		

يتضح عدم وجود إختلافات ذات دلالة إحصائية بين إتجاهات المستجيبين في طبقات المراجعون والأكاديميون والمساهمون نحو تأثير مراجعته القيمة العادلة علي جوده المعلومات المحاسبية، وبالتالي يثبت صحة الفرض الأول، حيث جاءت الإجابات عند مستوى معنويه أكبر من (٠,٠٥) نظرا لتجانس إتجاهات المستقصي منهم في طبقات البحث المختلفه والإتجاه الإيجابي نحو قبول الفرض.

تحليل التباين ANOVA للفرض البحثي الثاني:-

جدول رقم (٨)

عينه البحث	متوسط حسابي	الانحراف المعياري	قيمه ف المحسوبه	مستوي المعنوي	الدلاله
مراجعون	٤,٥٣٢١	٠,٢٠٧٢٨	١,٠٦٤	٠,٣٧٧ (غيرداله)	الفرض البحثي الثاني
أكاديميون	٤,٥١٢١	٠,٢٢٤٥٩			
مساهمون ومستثمرون	٤,٥٨٥١	٠,١٢٠٨٣			

يتضح من الجدول السابق أنه لا توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية بين إتجاهات المستجيبين في طبقات المراجعون والأكاديميون والمساهمون والمستثمرون نحو تأثير مراجعه تقديرات القيمه العادله وتحسين جوده إتخاذ القرار للمستثمرين والمساهمون، حيث جاءت الإجابات عند مستوى معنويه أكبر من (٠,٠٥) نظرا لتجانس إتجاهات المستقصي منهم في طبقات البحث المختلفه، وبالتالي الإتجاه الإيجابي نحو قبول الفرض.

معامل الثبات والصدق الذاتي لفروض الدراسه:-

جدول رقم (٩)

المراجعون		الأكاديميون		مستثمرون ومساهمون	
معامل الثبات	معامل الصدق	معامل الثبات	معامل الصدق	معامل الثبات	معامل الصدق
٠,٦٢	**٠,٣٧	٠,٥٢	**٠,٣٤	٠,٨٤	**٠,٦١
٠,٥٤	**٠,٣٦	٠,٥٥	**٠,٣٤	٠,٥٢	**٠,٥٤
١,١٦	٠,٧٣	١,٠٧	٠,٦٨	١,٣٦	١,١٥

يتضح من الجدول السابق أن معامل الثبات ألفا كرونباخ لقياس ثبات المحتوى والاتساق الداخلي لفروض الدراسة بلغ على التوالي ١,١٦، ١,٣٦، ١,٠٧، ما بين المراجعون والأكاديميون والمستثمرين مما يدل على ثبات اتجاهات المستقضي منهم، ومعامل الصدق على التوالي ١,١٥، ٠,٦٨، ٠,٧٣، ما بين المستقضي منهم مما يدل على صدق إجاباتهم.

- اختبار أقل فرق معنوي LSD لقياس معنوية الفروق بين المتوسطات الحسابية لعينه البحث:-

جدول رقم (۱۰)

الفروق بين المتوسطات الحسابية			عينه البحث
مستثمرين	أكاديميون	مراجعون خارجيون	
			مراجعون خارجيون
.....		٠,٣٠٥٧	أكاديميون
.....	٠,٠٠٣١٥	٠,٣٣٧٣	مستثمرين

يوضح الجدول السابق عدم وجود فروق معنوية بين المراجعين والأكاديميون والمستثمرين حول فروض البحث.

٦- النتائج والتوصيات:-

أ- النتائج:-

- ١- يؤدي إضطلاع المراجع الخارجي بمهمة مراجعة تقديرات القيمة العادلة لتأثير إيجابي لزيادته إكمال فحوي المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية.
- ٢- لا يتمتع مجتمع المستثمرين والمساهمين بدرجة كافية من الوعي لمفهوم القيمة العادلة.
- ٣- تؤدي مراجعة تقديرات القيمة العادلة إلى تحسين مستوى جوده المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية، وتوفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.
- ٤- مراجعة تقديرات القيمة العادلة يؤدي إلى ظهور بيانات القوائم المالية بشكل أكثر منفعة للمستثمرين في سوق الأوراق المالية وترشيد عملية اتخاذ القرارات.

ب- التوصيات:-

- ١- لابد من وجود برامج تدريبية لتأهيل مجتمع المستثمرين والمساهمين للتعرف علي مفهوم القيمة العادلة لزياده وعي معدي ومستخدمي التقارير الماليه.
- ٢- تكثيف الدورات والمحاضرات الخاصه للمحاسبين لتمكينهم من تطبيق مفاهيم القيمة العادلة.
- ٣- ضروره إهتمام الشركات بالمستجدات في معايير التقارير الماليه الدوليه سواء المتعلقه بالقياس أو الإفصاح المحاسبي بهدف تحسين جوده التقارير الماليه وتخفيض عدم تماثل المعلومات ، مما يعطي إشاره إيجابيه للمستثمرين عن الأداء المالي للشركه.

- مجالات بحث مستقبليه:-

- دراسات تربط بين مراجعه القيمة العادلة وأثرها علي أتعاب المراجع.
- دراسات تربط بين مراجعه القيمة العادلة وأثرها علي توجهات المستثمرين وأصحاب المصلحه.

٧- قائمه المراجع:-

- ١- د.عفاف السيد بدوي،"أثر إستخدام محاسبه القيمة العادلة علي أداء المراجع الخارجي-دراسه تحليليه إستطلاعيه علي مكاتب المراجع المصريه"، مجله البحوث الماليه والتجاريه ، كليه التجاره، جامعه بورسعيد ، ٢٠١٢، العدد الثاني، ص.١٣٠.
- ٢- د.عاصم محمد أحمد سرور،"دراسه تحليليه للمعيار IFARS13 (قياسات القيمة العادلة)ومقترحات التطوير، المجله العلميه للإقتصاد والتجاره، كليه التجاره ، جامعه عين شمس، العدد الرابع، ٢٠١٣، ص ص ٥٧١-٥٧٢.
- 3-Australian Office of Financial Management (AOFM),Introduction of fair value Accounting ,Annual Report,2004-2005.
- ٤- د.إبراهيم عبده موسي،"القيمة العادلة وتأثير إستعمالها في جوده التقارير الماليه"، مجله دراسات محاسبية وماليه، ٢٠١٣، مجلد ٥، العدد ٢، ص.٣.
- ٥- د.آدم الهادي محمد،"تطبيق المحاسبه عن القيمة العادلة في سوق الخرطوم للأوراق الماليه"، مجله البحوث التجاريه المعاصره، ٢٠٠٨، العدد ١، ص.١٥.
- ٦- د.طارق عبدالعال حماد ،موسوعه معايير المراجعة-الجزء الثالث،الألكندريه ،الدار الجامعيه، ٢٠٠٧.

7-IFAC,Handbook of international Auditing ,Assurance and ethics pronouncements,International fair value measurements and disclosures,International Federation of Accountants,2006.

8- AICPA,ASB,"Auditing fair value measurement and disclosures,International federation of Accountants,2006.

٩- هيثم مصطفى السعافين، "مشاكل تطبيق محاسبه القيمه العادله الدوليه ونظره هيئات الرقابہ الحكوميه"، عمان ، جمعیه المحاسبين القانونيين الأردنيين، المؤتمر المهني العلمي السابع ٢٠٠٦.

١٠- هناء إسماعيل حسني ،نظم المعلومات المحاسبية،الأسكندرية،الدار الجامعية،٢٠٠٦،ص.٣٤.

١١- د.عباس مهدي الشيرازي،نظريه المحاسبه،الكويت ،ذات السلاسل للنشر والتوزيع ١٩٩٠.

12-Lhaopad chen Suntharee,"Fair value Accounting and Intangible Assets",journal of financial Regulation and compliance,2018.

13-Eldon S.and Breda Hendriksen,Accounting Theory,McGraw-Hill International edition,NewYork,2001.

١٤- د.نصر الدين حامد،"دور الخصائص النوعيه للمعلومات المحاسبية في رفع كفاءه التخطيط والرقابه في المؤسسات الماليهالسودانيه"،مجله العلوم الإقتصاديّه،جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا،٢٠١٣،ص.١٣.

١٥- سمير موسي زيتون،العلاقه بين كل من المستحقات والتدفقات النقدية التشغيليه والدخل من جهه ،وجوده المعلومات المحاسبية من جهه أخرى للشركات الصناعيه، جامعه عمان العربيه،رساله دكتوراه غير منشوره،٢٠١٣.

١٦- د.أحمد حلمي جمعه،د.مؤيد راضي،"المدقق الخارجي وتقديرات القيمه العادله:دراسه تحليليه إستطلاعيه في مكاتب التدقيق الأردنيه الكبرى"، المجله الأردنيه، ٢٠٠٧، العدد٤، ص.٨.

١٧- د.مصطفى العبادي،"إطار مقترح لمراجعه القياس والإفصاح علي أساس القيمه العادله بالقوائم الماليه-دراسه إختباريه"، المجله العلميه للتجاره والتمويل،كليّه التجاره ، جامعه طنطا،٢٠١٠،العدد١،ص.١٢.

18- Kemel Ali Ahmed,"Auditing fair value measurement and disclosures:A case study of Big 4 Audit firms",Master Thesis in Accounting,UMCU University,2012.

19- Fetty Fatima,"Auditing Accounting Estimations,Including fair value Accounting estimations and related disclosures",SSRN,2014.

20- Olnike Ola.Serrni,"Fair value Accounting and financial statements",www.Emerald.com,2016.

٢١- د.حسين سيد حسن عبدالباقى،"دور المراجع الخارجي في تأكيد تقديرات القيمة العادلة في البيئة المصرية -دراسة ميدانية"،بحث غير منشور،٢٠١٨.

٢٢- د.ابراهيم يعقوب اسماعيل،د.عباس ابراهيم آدم،"مراجعته تقديرات القيمة العادلة وأثرها علي ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية-دراسة ميدانية علي عينه من الشركات المدرجة بسوق الخرطوم"، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة الموضوعات،٢٠١٩،العدد التاسع،ص.١٢.

٢٣- د.سامي محمد أحمد غنيمي،"محاسبه القيمة العادلة بين التأييد والمعارضه في ضوء الأزمه الماليه المعاصره-دراسة نظريه إختباريه"،مجلة الدراسات والبحوث التجاريله، جامعه بنها،٢٠١٢،العدد ١،ص.٢١.

24-H.David Sherman,S.David,"Where financial reporting still falls short",Finance & Accounting journal ,Juiy,2016.

٢٥- د.ياسر أحمد الجرف،"أثر إستخدام المحاسبه عن القيمة العادلة علي دقه التنبؤات المحاسبية-دراسة نظريه وميدانية"،مجلة المحاسبه والمراجع-AUJAA،٢٠١٥.

26- Alfreda Sapkusra , Sergej," The usefulness of fair value estimates for financial decision making – a literature review", Alfreda Sapkauskiene, Sergej Orlovski,2017.

27- Michael W.M. Roo, "How Do Fair Value Measurements of Financial Instruments Affect Investments in 'Banks'", www.ssrn.com, 2018.

28-William, L., Let el, "PCAOB'S New auditor report standard :Increasing Transparency of chilling productive discussion", The Corporate Governance Advisor, 2017, vol. 25, 30-32.

ملحق البحث

قائمة إستقصاء

تقوم الباحثه بإعداد بحث بعنوان "دور المراجع الخارجي في مراجعه تقديرات القيمه العادله FVE وأثره علي جوده المعلومات المحاسبية بالقوائم الماليه مع دراسه ميدانيه"

، وتهدف الباحثه من خلال تلك القائمه إلي إستطلاع رأي عينه الدراسه المكونه من المراجعين الخارجيين ، الأكاديميين بأقسام المحاسبه بكليات التجاره ببعض الجامعات، مجموعه من حملة الأسهم والمستثمرين"- وذلك بهدف الوقوف علي تأثير مهمه المراجع الخارجي لمراجعه تقديرات القيمه العادله علي جوده القوائم الماليه.

وتأمل الباحثه في توفير الإجابات علي هذه القائمه بحرص وعنايه أملا في موضوعيه النتائج التي يتم التوصل لها بعون الله وتوفيقه.

إعداد:-

د.إيمان عبدالفتاح حسن قرني الجمهودي

مدرس بقسم المحاسبه- كليه التجاره جامعه كفر الشيخ

١- المجموعة الأولى من الأسئلة:-

وتتضمن هذه المجموعة الأسئلة التي تتولي التحقق من صحة الفرض البحثي الأول وهو " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مراجعه تقديرات القيمة العادلة وبين زياده جوده المعلومات المحاسبية (الموثوقية والملائمة).

م	العبارة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بالمره
١	تساهم المعلومات المحاسبية المعده علي أساس القيمة العادلة علي تحسين نوعية المعلومات المقدمة من خلال التغذية العكسية.					
٢	هناك علاقة بين مراجعه تقديرات القيمة العادلة ودقه تلك التقديرات.					
٣	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمة العادلة من فهم أفضل لبيئته الرقابيه الداخليه لشركه العميل.					
٤	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمة العادلة من قياس قدره الشركه علي الإستمرار.					
٥	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمة العادلة من التعرف علي التحريفات الجوهرية بالقوائم الماليه.					
٦	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمة العادلة من حصوله علي إقرارات مكتوبه من الموظفين بالشركه.					
٧	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمة العادلة من تحسين عمليه التوثيق.					
٨	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمة العادلة من مراعاة الأهميه النسبيه للبنود محل المراجعته.					
٩	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمة العادلة من تحقق المراجع من أن القيم الوارده بالقوائم الماليه قابله للتحقق.					
١٠	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمة العادلة من تقليل حاله عدم التأكد المحيطه بالبنود بالقوائم الماليه.					
١١	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمة العادلة من التنبؤ بالوضع المستقبلي للشركه محل المراجعته.					
١٢	تتسق متطلبات تقييم تقديرات القيمة العادلة مع متطلبات الإفصاح الدولي.					
١٣	تعد مراجعه تقديرات القيمة العادلة أكثر مصداقيه مقارنة بمراجعته القوائم الماليه المعده علي أسس تقليديه.					

				١٤	تؤدي مراجعته تقديرات القيمة العادلة إلى إظهار المعلومات المحاسبية بشكل أكثر منفعة للمستثمرين بسوق الأوراق المالية.
				١٥	توفر مراجعته تقديرات القيمة العادلة أساس أكثر منطقية للإفصاح عن الوضع المالي للشركة محل المراجعة.

٢- المجموعة الثانية من الأسئلة:-

وتتضمن هذه المجموعة الأسئلة التي تتعلق بإختبار مدى صحة الفرض البحثي الثاني الذي ينص علي "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مراجعة تقديرات القيمة العادلة وبين تحسين عملية إتخاذ القرارات لدي المستثمرين وحمله الأسهم".

م	العباره	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بالمره
١	يؤدي مراجعته تقديرات القيم العادلة من التحقق من تناسق البيانات المستخدمه في إعداد القوائم الماليه.					
٢	تعطي مراجعته تقديرات القيم العادلة تأكيداً للمستثمرين وحمله الأسهم أن البيانات التي تحتويها القوائم الماليه خاليه من التحيز.					
٣	تعطي مراجعته تقديرات القيم العادلة تأكيداً للمستثمرين وحمله الأسهم أن البيانات والقيم الوارده بالقوائم الماليه قابله للتحقق بالفعل.					
٤	تعطي مراجعته تقديرات القيم العادلة تأكيداً للمستثمرين وحمله الأسهم علي موثوقيه هذه البيانات.					
٥	تمكن مراجعته تقديرات القيمه العادلة من تحقق المستثمرين وحمله الأسهم من تعبیر القوائم الماليه للشركه بصديق عن الظواهر الإقتصاديّه الخاصه بها.					
٦	تمكن مراجعته تقديرات القيمه العادلة من تحقق المستثمرين وحمله الأسهم من التحقق من ثبات الشركه في إستخدام السياسات والطرق المحاسبية.					
٧	تمكن مراجعته تقديرات القيمه العادلة من تحقق المستثمرين وحمله الأسهم من إمكانيه مقارنه أداء الشركه بالشركات المماثله.					
٨	تساهم مراجعته تقديرات القيم العادلة من حصول المستثمرين وحمله الأسهم علي المعلومات الملائمه في الوقت المناسب.					

					٩	يمكن مراجعته تقديرات القيمة العادلة من تكوين المستثمرين وحمله الأسهم لؤيه مستقبليه للوضع المالي للشركه.
					١٠	يمكن مراجعته تقديرات القيمة العادلة من تحقق المستثمرين وحمله الأسهم من تدعيم قرارات الإستثمار التي يتخذونها.